

## الكويت: عجز موازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ يصل إلى ١٠,٨ مليار دينار، الأعلى في تاريخ الكويت

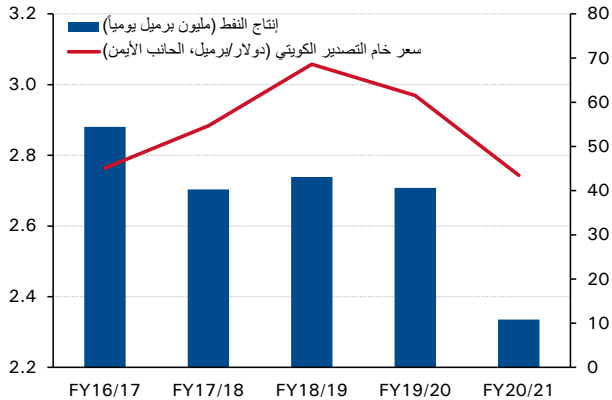
أبرز النقاط

- الكويت تسجل أعلى عجز في ميزانيتها بلغ ١٠,٨ مليار دينار كويتي بما يعادل ٣٣% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.
- العائدات النفطية تتراجع إلى ٨,٨ مليار دينار، نتيجة لانخفاض أسعار النفط وتقليص الأوبك وحلفائها لحصص الإنتاج.
- ارتفاع الانفاق الكلي هامشياً بنسبة ٠,٧% على أساس سنوي على خلفية النفقات المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩.
- النفقات الرأسمالية تسجل أضعف أداء لها منذ سنوات (-٢٧,٥% على أساس سنوي)، مع إنفاق ٧٥% فقط من مخصصات الموازنة.
- تمويل العجز سيظل من أبرز التحديات التي تواجه الحكومة الكويتية في ظل غياب قانون الدين العام الجديد ونظراً لقرب نفاذ سيولة صندوق الاحتياطي العام.

الدين العام الجديد (انتهت صلاحية القانون السابق في أكتوبر ٢٠١٧)، أو القدرة على السحب من صندوق الأجيال القادمة. وظل صندوق الاحتياطي العام هو المصدر الوحيد للتمويل، مع اقتراب سيولته من النفاذ.

### تراجع الإيرادات نتيجة انخفاض أسعار النفط والتدابير الاحترازية لاحتواء الجائحة

الرسم البياني ٢: إنتاج النفط وسعر خام التصدير الكويتي

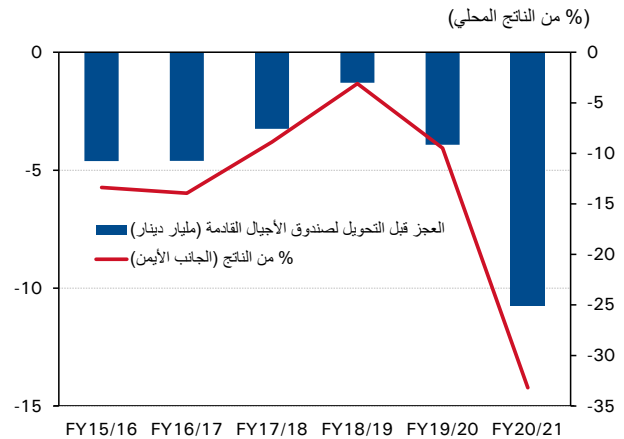


المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط

كما أدى الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط وانخفاض الإيرادات غير النفطية (وإن كان بمعدلات بسيطة) بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى زيادة عجز الميزانية، إذ تراجع إجمالي الإيرادات في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنسبة ٣٨,٩% لتصل إلى ١٠,٥ مليار دينار كويتي. وانخفضت عائدات النفط والغاز، التي مثلت ٨٣,٦% من إجمالي الإيرادات، بنسبة ٤٢,٨%، فيما يعزى رئيسية إلى انهيار أسعار النفط (انخفض سعر خام التصدير الكويتي بنسبة ٢٩,٣% على أساس

تأثر الوضع المالي للكويت بشدة، مثلها في ذلك مثل نظرائها في دول مجلس التعاون الخليجي، جراء جائحة كوفيد-١٩ وصدمة أسعار النفط التي أعقبت ذلك. وقد أدى ذلك إلى تضخم العجز من ٣,٩ مليار دينار في السنة المالية السابقة إلى ١٠,٨ مليار دينار أو ما يعادل ٣٣% من الناتج المحلي في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (الرسم البياني ١).

الرسم البياني ١: رصيد المالية العامة



المصدر: وزارة المالية، الإدارة المركزية للإحصاء

وكان انخفاض سعر خام التصدير الكويتي أحد العوامل الرئيسية التي تسببت في تسجيل ذلك العجز. وقد حاولت الحكومة الحد من زيادة العجز من خلال ضغط الإنفاق الرأسمالي لتعويض زيادة النفقات الجارية التي يصعب عكس مسارها. وارتفع إجمالي الإنفاق الحكومي بمعدل طفيف بلغت نسبته ٠,٧% ليصل إلى ٢١,٣ مليار دينار كويتي في ظل تقليص الإنفاق الرأسمالي، بينما ارتفعت النفقات الجارية بنسبة ٤,٧% فيما يعزى جزئياً إلى الإجراءات المتعلقة بجائحة كوفيد-١٩. وظلت احتياجات تمويل الميزانية مرتفعة في غياب موافقة البرلمان على إصدار قانون

حاولت الحكومة تقليص النفقات الجارية غير المرتبطة بالأجور، إذ انخفضت مشتريات السلع والخدمات بنسبة ١٠% لتصل إلى ٢,٩ مليار دينار كويتي، بينما انخفضت تكلفة توليد الكهرباء وتقطير المياه بنسبة ١١,٣% إلى ١,٤ مليار دينار كويتي مما يعكس جزئياً تراجع أسعار النفط والغاز، إضافة إلى تراجع توليد الكهرباء بنسبة ٥,٤% في عام ٢٠٢٠. وباستثناء هذا البند، تراجعت المشتريات الحكومية للسلع والخدمات بنسبة ٨,٨% على أساس سنوي.

كما انخفضت تعويضات العاملين (٣٨,١% من النفقات الجارية) بنسبة ١,٨% إلى ٧,٤ مليار دينار كويتي، أي أقل من متوسط النمو للثلاث سنوات الماضية والبالغ ٤,١%. ومن المرجح أن يكون هذا التراجع انعكاساً لانخفاض رواتب الموظفين بعقود بنسبة ١٨,٧% على أساس سنوي إلى ٠,٦ مليار دينار كويتي، فيما قد يعزى لمغادرة الوافدين للبلاد. إضافة لذلك، انخفضت العلاوات والبدلات (التي تشكل ٥٧,٦% من بند تعويضات العاملين) بنسبة ٥,٤% لتصل إلى ٤,٣ مليار دينار كويتي.

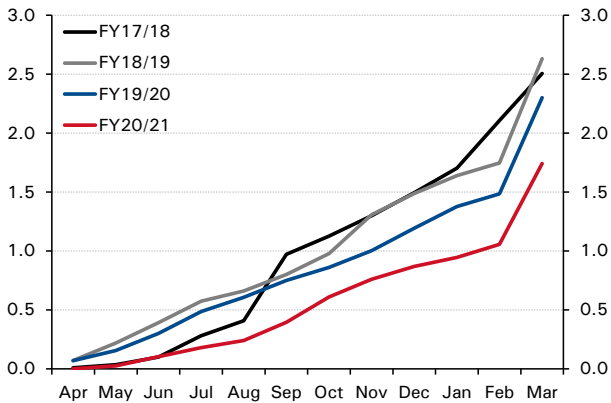
إضافة لذلك، انخفض دعم الوقود إلى حد كبير على خلفية انخفاض أسعار النفط والاستهلاك المحلي، وتراجع الأخير بسبب الإجراءات الاحترازية المرتبطة باحتواء الجائحة بما في ذلك إغلاق المطار. كما تراجعت المنافع الاجتماعية بنسبة ١١,٧%، وانخفضت خدمات الرعاية الصحية في الخارج بنسبة ١٨,٩% لتصل إلى ٠,٤ مليار دينار.

وفي المقابل، ارتفعت قيمة المنح (بما في ذلك التحويلات إلى المؤسسات العامة والهيئات المستقلة)، والتي تمثل ٢٥,٥% من إجمالي الإنفاق بنسبة ٣,٨%، في حين قفزت النفقات الجارية الأخرى في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بسبب الإنفاق المرتبط بالجائحة (تخصيص ٠,٥ مليار دينار للإنفاق واعتماد محقق للموازنة لصرف مكافآت الصوف الأمامية بقيمة ٠,٦ مليار دينار كويتي).

أما الإنفاق الرأسمالي فقد تضرر بشدة وسط ترشيد الحكومة للنفقات في ظل شح السيولة والقيود المفروضة على التنقل مما أدى إلى تأخير أو إعادة تقييم أو إلغاء بعض المشاريع. وانخفض الإنفاق الرأسمالي بنسبة ٢٤,٣% إلى ١,٧ مليار دينار كويتي، أي أقل بنحو ٧٥% عن مخصصات الموازنة التقديرية للعام بأكمله (الرسم البياني ٤).

#### الرسم البياني ٤: الإنفاق الرأسمالي

(مليار دينار)



المصدر: وزارة المالية

سنوي إلى ٤٣,٥ دولاراً للبرميل في المتوسط) وتراجع إنتاج النفط ( - ١٣,٧% إلى ٢,٣٤ مليون برميل يومياً) على خلفية خفض الأوبك وحلفائها لحصص الإنتاج (الرسم البياني ٢).

من جهة أخرى، أثرت الجائحة على الإيرادات غير النفطية التي تراجعت بنسبة ٦,٥% إلى ١,٧ مليار دينار كويتي. كما تأثرت الضرائب والرسوم إذ انخفضت بنسبة ١٠,٦%، على أساس سنوي، وذلك بعد ضعف أداء الشركات المحلية والأجنبية بسبب تداعيات الجائحة والانخفاض الحاد في إيرادات رسوم الاستيراد بسبب انخفاض الواردات بشكل كبير (- ١٥,٨% في عام ٢٠٢٠). واتبعت الإيرادات غير النفطية الأخرى نفس الاتجاه، إذ انخفضت بنسبة ٢,٦%، في ظل انخفاض إيرادات الكهرباء والمياه بنسبة ١٤,١% و ٨,٠%، على أساس سنوي، على التوالي. إضافة لذلك، بقيت التعويضات المدفوعة عن الغزو العراقي للكويت مستقرة نسبياً عند مستوى مليار دولار في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (حوالي ٢,١ مليار دولار من تعويضات الحرب لا تزال مستحقة الدفع حتى نهاية يناير ٢٠٢١).

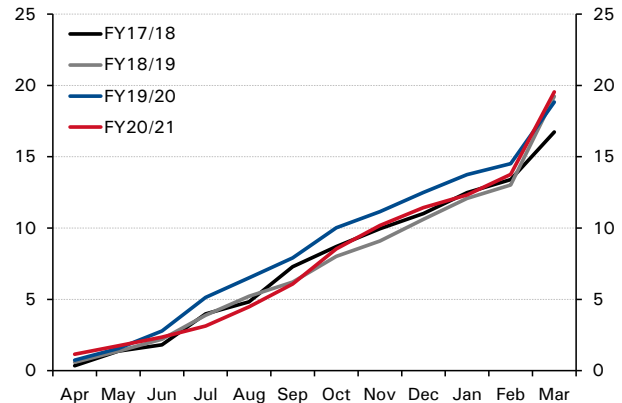
#### ارتفاع إجمالي الإنفاق نتيجة ارتفاع النفقات الجارية، وإن كان بوتيرة معتدلة

ارتفعت النفقات الجارية بوتيرة قوية بينما انخفض الإنفاق الرأسمالي بشكل حاد نظراً لتأثره سلباً بتقليص الحكومة للنفقات نتيجة لمشاكل توافر السيولة قصيرة الأجل. إلا أنه على الرغم من ذلك، وبالنظر إلى زيادة النفقات الجارية (بنسبة ٣,٨% إلى ١٩,٤ مليار دينار كويتي)، والتي تشكل الغالبية العظمى من الإنفاق (حوالي ٩١%)، فقد دفعت إلى ارتفاع إجمالي الإنفاق بنسبة ٥,٧% على أساس سنوي (إلى ٢١,٣ مليار دينار كويتي) على الرغم من أنه جاء أدنى من مخصصات الموازنة التقديرية.

ويعزى سبب ارتفاع النفقات الجارية (الرسم البياني ٣) في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ إلى النفقات المرتبطة بالجائحة، إذ خصصت الحكومة ٥,٥ مليار دينار كويتي من أموال الطوارئ لدعم تدابير احتواء الجائحة، كما اعتمدت محقق للموازنة بقيمة ٠,٦ مليار دينار كويتي لتسديد مكافآت الصوف الأمامية. وباستثناء هذين البندين، انخفضت النفقات الجارية فعلياً خلال العام الماضي بنحو ٤,٨% إلى ٢٠ مليار دينار كويتي.

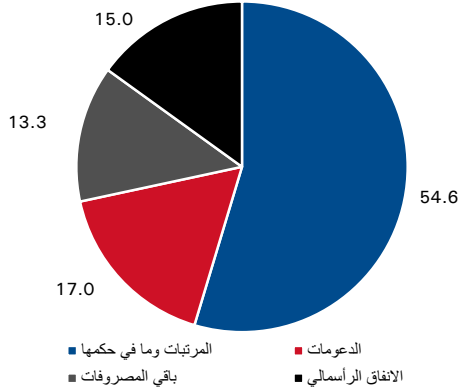
#### الرسم البياني ٣: الإنفاق الجاري

(مليار دينار)



المصدر: وزارة المالية

الرسم البياني ٥: الاتفاق الكلي لموازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١  
(نسبة من إجمالي الإنفاق)



المصدر: وزارة المالية

وعلى الرغم من أن العجز المسجل في هذه السنة المالية قد يصل إلى مستوى أقل بشكل ملحوظ عن المستويات المسجلة العام الماضي، إلا أن تمويل هذا العجز لا يزال يمثل تحدياً في غياب إقرار البرلمان لقانون الدين العام الجديد أو عدم الوصول إلى مصادر تمويل بديلة. إضافة لذلك، يتعين على الحكومة سداد نحو ١,١ مليار دينار في شكل سندات مستحقة الدفع في مارس المقبل. ومع استنفاد أصول صندوق الاحتياطي العام تقريباً، بات من الضروري تمرير قانون الدين العام الجديد، إذا لم يتم استغلال موارد صندوق الأجيال القادمة. ونرى من وجهة نظرنا أنه يجب أن يكون استخدام موارد صندوق الأجيال القادمة هو الملاذ الأخير الذي يجب أن يكون مؤقتاً ومرتبباً باستراتيجية تمويل واضحة ومستدامة. وسيطلب هذا بالتأكيد، من منظور طويل الأجل، إصلاحات مالية جوهرية تشمل جانبي الإيرادات والنفقات.

والسؤال الذي يطرح نفسه حالياً هو ما إذا كان مجلس الأمة سيقدر قانون الدين العام الجديد أو يقوم بتمرير الإصلاحات المالية الجوهرية، والتي من شأنها أن تجعل الميزانية أقل عرضة لأسعار النفط. إلا أن قيام وكالة ستاندرد أند بورز بخفض التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت للمرة الثانية في أقل من عامين قد يوفر الحافز المطلوب لإجراء مثل تلك الإصلاحات. وقد يؤدي المزيد من التأخير في إصدار قانون الدين العام الجديد أو التوصل لإجراءات تمويل بديلة إلى خفض التصنيف الائتماني للكويت مجدداً. ويعتبر توثيق التعاون بين الحكومة ومجلس الأمة من الخطوات الجوهرية لتسريع وتيرة عملية الإصلاح ووضع المالية العامة على مسار أكثر استدامة.

وأدى العجز المتراكم خلال السنوات السبع الماضية إلى استنفاد سيولة صندوق الاحتياطي العام تقريباً، إذ بلغ إجمالي السحوبات ٤١ مليار دينار كويتي منذ السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦. وكشفت تقارير ديوان المحاسبة مؤخراً عن تراجع صافي أصول صندوق الاحتياطي العام إلى ٩,٦ مليار دينار بنهاية عام ٢٠٢٠، كما أنه بنهاية مارس ٢٠٢١، وصلت السيولة المتاحة إلى حوالي ١,٦ مليار دينار كويتي. كما اتخذت الحكومة عدة إجراءات خلال السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ لتقليص معدل نفاذ سيولة الصندوق وضمان توافرها، من ضمنها وقف التحويلات إلى صندوق الأجيال القادمة ومقايضة الأصول مع صندوق الاحتياطي العام (حوالي ٧,٥ مليار دينار كويتي). إلا أن ارتفاع أسعار النفط منذ بداية عام ٢٠٢١ ساهم في تخفيف الضغوط التي يتعرض لها صندوق الاحتياطي العام.

ميزانية السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ تعتبر توسعية نسبياً، ولكن بدون إجراءات إصلاحية

ستؤدي ميزانية السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، التي أقرها مجلس الأمة في يونيو الماضي، إلى حدوث فجوة تمويلية سيكون من الصعب سدادها دون ارتفاع الدين أو السحب من صندوق الأجيال القادمة. ومن المتوقع أن يصل إجمالي الإنفاق إلى ٢٣,٠ مليار دينار كويتي أو أعلى بنسبة ٦,٩% عن ميزانية العام الماضي، مع زيادة ٢٠% في مخصصات الإنفاق الرأسمالي إلى ٣,٥ مليار دينار كويتي وزيادة الإنفاق الجاري بنسبة ٤,٩%. ومن المتوقع أن تزيد الإيرادات على الجانب الآخر هامشياً بافتراض وصول سعر النفط إلى مستوى ٤٥ دولاراً للبرميل (في المتوسط) مع توقعات ببلوغ حجم الإنتاج ٢,٤ مليون برميل يومياً (في المتوسط). وعلى هذا النحو، سترتفع الإيرادات النفطية إلى ٩,١ مليار دينار كويتي بينما ستبقى الإيرادات غير النفطية عند مستويات متواضعة (١,٨ مليار دينار كويتي). ويقدر عجز الموازنة رسمياً بنحو ١٢,٠ مليار دينار كويتي، إلا أن القرار الأخير الذي اتخذته مجلس الوزراء بخفض الإنفاق بنسبة ١٠% على الأقل، من المتوقع أن يخفض العجز إلى ٩,٧ مليار دينار. وعلى الرغم من ذلك، نتوقع ارتفاع أسعار النفط في نهاية المطاف عن السعر المفترض في الميزانية مما سيؤدي إلى انخفاض العجز ليصل إلى حوالي ٥,٢ مليار دينار أو ما نسبته ١٣,١% من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول ١: الحساب الختامي للحكومة، مليون دينار كويتي

معدل التغير (%)					
سنة مالية ٢٠٢١/٢٠٢٠	سنة مالية ٢٠٢٠/٢٠١٩	سنة مالية ٢٠٢١/٢٠٢٠	سنة مالية ٢٠٢٠/٢٠١٩	سنة مالية ٢٠١٩/٢٠١٨	
-38.9	-16.2	10.5	17.2	20.6	إجمالي الإيرادات
-6.5	-13.1	1.7	1.9	2.1	الإيرادات غير النفطية
-42.8	-16.6	8.8	15.4	18.4	الإيرادات النفطية
0.7	-3.2	21.3	21.1	21.8	إجمالي النفقات
3.8	-2.1	19.6	18.8	19.2	النفقات الجارية
-1.8	5.6	7.4	7.6	7.2	تعويضات العاملين
-10.0	6.4	2.9	3.2	3.0	السلع والخدمات
-10.1	-56.6	0.6	0.6	1.4	الإعانات
3.4	0.2	5.4	5.3	5.2	المنح
-11.7	-2.2	0.8	1.0	1.0	المنافع الاجتماعية
94.7	-12.0	2.4	1.2	1.4	مصرفات وتحويلات أخرى
-24.3	-12.0	1.7	2.3	2.6	الإنفاق الرأسمالي
---	---	-10.8	-3.9	-1.3	عجز/ فائض الميزانية

المصدر: وزارة المالية

الجدول ١: الموازنة العامة للحكومة، مليون دينار كويتي

معدل التغير (%)					
سنة مالية ٢٠٢٢/٢٠٢١	سنة مالية ٢٠٢١/٢٠٢٠	سنة مالية ٢٠٢٢/٢٠٢١	سنة مالية ٢٠٢١/٢٠٢٠	سنة مالية ٢٠٢٠/٢٠١٩	
45.7	-52.6	10.9	7.5	15.8	إجمالي الإيرادات
-3.8	-3.8	1.8	1.9	1.9	الإيرادات غير النفطية
62.2	-59.4	9.1	5.6	13.9	الإيرادات النفطية
6.9	-4.2	23.0	21.6	22.5	إجمالي النفقات
4.9	-0.5	19.6	18.7	18.8	النفقات الجارية
4.2	0.7	12.6	12.1	12.0	المرتبات وما في حكمها
9.4	-4.0	3.9	3.6	3.7	الدعومات
2.3	-1.2	3.1	3.0	3.0	باقي المصروفات
20.0	-22.7	3.5	2.9	3.7	الإنفاق الرأسمالي
-13.8	110.1	-12.1	-14.1	-6.7	عجز/ فائض الميزانية

المصدر: وزارة المالية



## Head Office

### Kuwait

National Bank of Kuwait SAKP  
Shuhada Street,  
Sharq Area, NBK Tower  
P.O. Box 95, Safat 13001  
Kuwait City, Kuwait  
Tel: +965 2242 2011  
Fax: +965 2259 5804  
Telex: 22043-22451 NATBANK  
[www.nbk.com](http://www.nbk.com)

## International Network

### Bahrain

National Bank of Kuwait SAKP  
Zain Branch  
Zain Tower, Building 401, Road 2806  
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama  
Kingdom of Bahrain  
Tel: +973 17 155 555  
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP  
Bahrain Head Office  
GB Corp Tower  
Block 346, Road 4626  
Building 1411  
P.O. Box 5290, Manama  
Kingdom of Bahrain  
Tel: +973 17 155 555  
Fax: +973 17 104 860

### United Arab Emirates

National Bank of Kuwait SAKP  
Dubai Branch  
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road  
Next to Crown Plaza  
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E  
Tel: +971 4 3161600  
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP  
Abu Dhabi Branch  
Sheikh Rashed Bin Saeed  
Al Maktoom, (Old Airport Road)  
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E  
Tel: +971 2 4199 555  
Fax: +971 2 2222 477

### Saudi Arabia

National Bank of Kuwait SAKP  
Jeddah Branch  
Al Khalidiah District,  
Al Mukmal Tower, Jeddah  
P.O Box: 15385 Jeddah 21444  
Kingdom of Saudi Arabia  
Tel: +966 2 603 6300  
Fax: +966 2 603 6318

### Jordan

National Bank of Kuwait SAKP  
Amman Branch  
Shareef Abdul Hamid Sharaf St  
P.O. Box 941297, Shmeisani,  
Amman 11194, Jordan  
Tel: +962 6 580 0400  
Fax: +962 6 580 0441

### Lebanon

National Bank of Kuwait  
(Lebanon) SAL  
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh  
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh  
Beirut 1107 2200, Lebanon  
Tel: +961 1 759700  
Fax: +961 1 747866

### Iraq

Credit Bank of Iraq  
Street 9, Building 187  
Sadoon Street, District 102  
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq  
Tel: +964 1 7182198/7191944  
+964 1 7188406/7171673  
Fax: +964 1 7170156

### Egypt

National Bank of Kuwait - Egypt  
Plot 155, City Center, First Sector  
5th Settlement, New Cairo  
Egypt  
Tel: +20 2 26149300  
Fax: +20 2 26133978

### United States of America

National Bank of Kuwait SAKP  
New York Branch  
299 Park Avenue  
New York, NY 10171  
USA  
Tel: +1 212 303 9800  
Fax: +1 212 319 8269

### United Kingdom

National Bank of Kuwait  
(International) Plc  
Head Office  
13 George Street  
London W1U 3QJ  
UK  
Tel: +44 20 7224 2277  
Fax: +44 20 7224 2101

National Bank of Kuwait  
(International) Plc  
Portman Square Branch  
7 Portman Square  
London W1H 6NA, UK  
Tel: +44 20 7224 2277  
Fax: +44 20 7486 3877

### France

National Bank of Kuwait France SA  
90 Avenue des Champs-Elysees  
75008 Paris  
France  
Tel: +33 1 5659 8600  
Fax: +33 1 5659 8623

### Singapore

National Bank of Kuwait SAKP  
Singapore Branch  
9 Raffles Place # 44-01  
Republic Plaza  
Singapore 048619  
Tel: +65 6222 5348  
Fax: +65 6224 5438

### China

National Bank of Kuwait SAKP  
Shanghai Office  
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center  
1233 Lujiazui Ring Road  
Shanghai 200120, China  
Tel: +86 21 6888 1092  
Fax: +86 21 5047 1011

## NBK Capital

### Kuwait

NBK Capital  
34h Floor, NBK Tower  
Shuhada'a street, Sharq Area  
PO Box 4950, Safat, 13050  
Kuwait  
Tel: +965 2224 6900  
Fax: +965 2224 6904 / 5

### United Arab Emirates

NBK Capital Limited - UAE  
Precinct Building 3, Office 404  
Dubai International Financial Center  
Sheikh Zayed Road  
P.O. Box 506506, Dubai  
UAE  
Tel: +971 4 365 2800  
Fax: +971 4 365 2805

## Associates

### Turkey

Turkish Bank  
Valikonagl CAD. 7  
Nisantasi, P.O. Box. 34371  
Istanbul, Turkey  
Tel: +90 212 373 6373  
Fax: +90 212 225 0353

© Copyright Notice. The Economic Update is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. GCC Research Note is distributed on a complimentary and discretionary basis to NBK clients and associates. This report and other NBK research can be found in the "Reports" section of the National Bank of Kuwait's web site. Please visit our web site, [www.nbk.com](http://www.nbk.com), for other bank publications. For further information please contact: NBK Economic Research, Tel: (965) 2259 5500, Email: [econ@nbk.com](mailto:econ@nbk.com)